

مثل المثال لا يستلزم نفي المثال لان الشيء ليس شئ مثله
 بل المثالات ركبت في صفة مع كون الشيء اقوى منه
 فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة المطلق بالتقارب
 ومنه حال زيادة فيه للكاف به الزيادة والمثل وكان
 وجهه ان الحكم بزيادة الكاف مع الحكم بل بزيادة
 قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ونحو الاول
 بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الالف
 سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ونحوه ايضا ان الحكم
 بزيادة الشئ يوجب دخول الكاف على الضميمة التقدير
 قاله الرضاع علم انه اذا سكن في حرف جرت به حروفه
 عن الصلة وكونه بمعنى كلمة الحرف وزيادته ان يبق على
 اصل معناه الموضوع جموله وبضميت فعل المعدل به
 معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاول بل هو
 الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا قالوا
 على الخبيث بل بضمي اكتبوا معنى حكموا في الاكثبات
 وتسلطوا قوله ايضا يمكن عن ظاهره والمعنى البروجب
 الغمام والاهتمام الزوبان شبهة تفرد اللان على
 الريق بعبارة النعم مع الواقيات **قوله** الحروف المشبهة
 بالفعال فان الانسب تقديدها على الحروف اجازة على

طبق

طبق تقديمه المرفوع والمنصوب على الجور والانه راعى
 اصالة حروف الجر في عملها وفتح هذه الحروف **قوله** فان
 معانيها معاني الافعال مثل الكدت وتبهدت لم ترد
 هذه الحروف بمعنى الافعال الى ضمة لان الظاهر انها
 لا نشأ، التاكيد والتشبيه والرتجى والتعنى في الحال
 والتعبير عن معانيها بالافعال الماخوذة لانها بمعنى الافعال
 المقصودة بها الانشاء والتاكيد استعمالها في
 الالف الضميمة العوقد **قوله** الى العكس باقرب على حرف
 المضاف كانه ان يكتب حرف المضاف فقط مماثلة
 وضمير لها وعكسها في المرفوع والافعال من رجوع عكسها
 الى ما بقى بعد استثناء الالف من هذه الحروف فان قلت
 ان اريد لهذه الحروف صدر السلام المقصود والذات فما
 ذكر من الواجب لا يوجب الدلالة على قسم من الكلام
 لا يوجب الوجود وتعدت عند فان ايضا كذلك وان اريد ان
 لها صدر السلام قوله لئلا من ما ذكر من الواجب لا يوجب
 او الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الاقوية في صدر
 كلامه اذ لا ينكر صحة زيادته اياه قلت اريد ان لها
 صدر السلام سواء كان مقصودا للذات او باسم ان
 وضميرها ليس كلاما بل ما جعلها مفردا هي ليست في صدر